



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

مجلة علمية محكمة



التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

المجلد 23، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2026م



كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي

عبد الرحمن بن سليمان الشايع⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2025-03-26

تاريخ الاستلام: 2025-02-10

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة ما عُرف عند رواة الحديث باسم "كتاب سمرة" أو "رسالة سمرة"، وهو كتابٌ كتبه الصحابي الراوي المعروف سمرة بن جندب الفزاري رضي الله عنه إلى بنيه وهو بعيدٌ منهم وبعث به إليهم، وذلك من أجل تبيين صفته ومكانه من كتابة الحديث وروايته، فدرس الباحث طرقه، وبيّن أن له طريقين: طريقاً صحيحاً ذُكر فيها ذكرًا تاريخياً مجرداً ولم يرو بها حديثٌ منه، وطريقاً ضعيفاً لا يُعول عليها جمع فيها عامة حديث سمرة المعروف، وهي طريقٌ رواها مجهولون أو متروكون، وطريقاً ثالثاً ترجع إلى الطريق الثانية، وبيّن البحث أن النسخة الأصل من كتاب سمرة قد وقعت بيد الحسن البصري رحمه الله، وأنه لم يرو منه شيئاً ولم يأذن لأحد باستنساخه، وإن كان قد أطلع عليه أحد خواصه فذكره وذكر شيئاً قرأه فيه ولكنه لم يرو منه حديثاً، ثم قرر البحث أن حديث سمرة الصحيح المروي عنه في كتب الحديث إنما هو المروي عنه بالسماح، وأنه ليس لكتاب سمرة أثرٌ في الروايات الصحيحة أو المقاربة عن سمرة رضي الله عنه، ولا في كتابة شيء من الحديث النبوي، وألّم البحث بموضوع كتابة السنة في القرن الأول إماماً يمهد للموضوع ويبينه

الكلمات الدالة: سمرة، كتاب سمرة، رسالة سمرة، صحيفة سمرة، تدوين السنة.

(1) كلية الآداب - جامعة طيبة (المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فقد اشتهر بين دارسي علوم الحديث ذكر "كتاب سمرة بن جندب الفزاري" إلى بنيه"، وربما قيل: "رسالة سمرة بن جندب"، وربما قيل: "صحيفة سمرة بن جندب"؛ ويُذكر عند المعاصرين غالبًا في موضوع كتابة الحديث النبوي، على أنه نسخة كُتِبَ فيها أحاديث سمرة رضي الله عنه على قصد الجمع والحفظ والتخليد والنقل إلى الجيل التالي

وقد رأيتُ أن أحقق القول في هذا الكتاب بجمع طرقه، لتبيّن صفته ومأله وهل يدخل في موضوع كتابة السنة؟ واخترت للبحث عنواناً هو "كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه؛ طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي"

أهمية موضوع البحث:

إن أهمية دراسة كتاب سمرة رضي الله عنه إلى بنيه؛ هي أنها متعلقة بموضوع كتابة الحديث النبوي في القرن الهجري الأول، وهو قرن الصحابة ومن كان في عصرهم من التابعين وهذا الموضوع قد شاب الكلام فيه اضطرابٌ لدى كثيرٍ من الباحثين المعاصرين، لأن غالب كلامهم كان دفعًا لتحميل المستشرقين وحرصهم على التماس ثغراتٍ في نقل السنة النبوية، فبعث ذلك كثيرًا من الباحثين إلى محاولة نقض مطاعن المستشرقين بطلب أدلة تثبت كتابة الحديث النبوي في القرن الأول الهجري، ومما احتجوا به في ذلك كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

سبب اختيار موضوع البحث:

1. إن الروايات التي تدل على كتاب سمرة متفاوتةٌ مختلفة، فكان لا بد من تحقيقٍ يبيّن حقيقة ذلك الكتاب وصفته.
2. إن في الروايات المثبتة لكتاب سمرة اختلافًا وتباينًا في صفة الإثبات، وذلك يقتضي تحقيقًا علميًا مختصًا.
3. إن في كلام الأئمة والنقاد في صفة كتاب سمرة دلالاتٍ لها خطرٌ ينبغي العناية بها وإظهارها والانتفاع بها في التحقيق.
4. إن إثبات كتاب سمرة، أو صحيفة سمرة، على أنه من مفردات كتابة الحديث

النبوي في القرن الهجري الأول؛ لا مستند علمي ولا نقلي له، وهو يفضي إلى إشكالات علمية، فكان لا بد من تحقيق ذلك المقام.

مشكلة البحث:

إن الخبر التاريخي المثبت لوجود كتاب أو رسالة لسمرة بن جندب رضي الله عنه قد جعل التصور الغالب في أذهان الباحثين المعاصرين هو أن ذلك الكتاب هو تلك النسخة الحديثية المنسوبة إليه المروية عنه، فحمل ذلك كثيرًا منهم على البحث والمقارنة لمحاولة استكشاف مفردات أحاديث ذلك الكتاب، وهذا البحث لمحاولة تحقيق هذه المسألة، وهي: هل ثَمَّ علاقة بين الأمرين؟ أم أن ثَمَّ فرقًا علميًا وتباينًا تاريخيًا بين الخبر التاريخي المثبت لكتاب سمرة، وبين النسخة المتأخرة المجموعة من مرويات سمرة المتفرقة ثم ادّعى رواها المتأخرون أنها هي ذلك الكتاب؟

أهداف البحث:

لهذا البحث هدفان كبيران:

1. تقويم التصور العلمي لصفة كتاب سمرة، وأنه ليس نسخة حديثية تُروى، وذلك بحسب دلالة النصوص المؤرخة له، وليس بحسب تداول المعاصرين.
2. إتمام تقويم التصور العلمي لـ "كتاب سمرة" بالإشارة إلى موضوع أعم منه، وهو "كتابة الحديث النبوي"، وتحقيق التباين العلمي والتاريخي بين الموضوعين.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة أفردت كتاب سمرة أو رسالة سمرة بالبحث استقلالاً، وإنما قد يذكره الباحثون عَرَضًا في موضوع كتابة السنة وتدوينها ونحو ذلك

وأوفي من ذكر هذا الموضوع هو الدكتور أحمد بن عبد الرحمن الصويان في كتاب "صحائف الصحابة وتدوين السنة"، فقد عقد لها⁽¹⁾ مبحثًا عنوانه: "صحيفة سمرة بن جندب"، وضعف إسنادها من طريق ولده⁽²⁾، وأشار إلى أنها رُويت من غير طريق ولده⁽³⁾.

(1) صحائف الصحابة وتدوين السنة، لأحمد الصويان (ص157).

(2) صحائف الصحابة وتدوين السنة (ص163).

(3) صحائف الصحابة وتدوين السنة (ص167).

وقد سلك الدكتور أحمد الصويان في تقوية صحيفة سمرة، وفي عدها كتاباً غني منه جمع حديث سمرة؛ مسالك فيها نظر، منها أنه رجح سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب، ثم عدَّ كلَّ حديثٍ يجده مروياً عن الحسن عن سمرة، وهو يوافق حديثاً من النسخة المروية عن ولد سمرة؛ عده دليلاً على أن الحسن رواه منها! وذلك منهجٌ لا يصح البتة، لأن الحسن لم ينسب قطُّ ما يروي عن سمرة رضي الله عنه إلى كتاب! ولم يذكر كتاب سمرة قطُّ في حديث

ومن منهجه كذلك أن يأتي بأحاديث عن سمرة رضي الله عنه لها أسانيدٌ مستقلةٌ عند أهل الحديث، ولم يذكر أحدٌ من رواها أنه أخذ من كتاب سمرة، فيذكرها ويقول إن الحديث من كتاب سمرة، ويحتج لذلك بأن الحديث مروى في النسخة التي يرويها ولد سمرة عنه!⁽¹⁾ وهذا منهجٌ بعيدٌ من الصواب

أي إنه جعل كلَّ حديثٍ يُروى عن سمرة، بأيِّ إسنادٍ رُوي؛ يجعل مرجعه إلى كتاب سمرة، إذا وافق النسخة التي يرويها ولده، وهذا منهج فيه نظرٌ ولا يصح

خطة البحث:

قد جعلتُ البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وإضافة البحث، وحدوده، ومنهجه

التمهيد: ترجمة موجزة لسمرة بن جندب رضي الله عنه.

المبحث الأول: طرق كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريق عبد الله بن عون البصري.

المطلب الثاني: طريق ولد سمرة بن جندب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: طريق راشد بن سعد المقرائي.

المبحث الثاني: صفة كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه ومآله.

(1) انظر ما قال في نسبة حديثٍ أخرجه ابن ماجه عن نعيم بن أبي هند عن ابن سمرة عن أبيه؛ فقد نسبه إلى كتاب سمرة، وليس ذلك في إسناد الحديث ولم يقله أحدٌ من رواه، صحائف الصحابة وتدوين السنة (ص161-162).

كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي (286 - 319)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صفة كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: مآل كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

المبحث الثالث: مكان كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه من كتابة الحديث النبوي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج المستشرقين في موضوع كتابة الحديث النبوي.

المطلب الثاني: الاحتجاج بكتاب سمرة رضي الله عنه في موضوع كتابة الحديث النبوي.

المطلب الثالث: كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

الخاتمة: وذكرت فيها نتائج البحث.

وألحقتُ بالبحث قائمةً بالمصادر.

إضافة البحث:

قد بيّن البحث أن حقيقة كتاب سمرة رضي الله عنه أنه رسالة من الرسائل، وليست نسخةً حديثة، وأن الخبر الأقدم والأصح عنه هو خبرٌ تاريخيٌّ محض، وليس فيه شيءٌ مروئيٌّ منه، وأن النسخة المروية التي فيها أحاديثٌ منسوبة إلى تلك الرسالة؛ هي ملفقة في أواسط القرن الثاني، وهي من طرق واهية لا اعتماد عليها، وقد عمد من لَفَّقها إلى تتبع ما بأيدي الرواة من حديث سمرة رضي الله عنه، فجمعه في نسخة واحدة، وجعل لها إسنادًا واحدًا إلى رسالة سمرة رضي الله عنه، وبيّن كذلك أن الصحيح من حديث سمرة رضي الله عنه لا يُحتاج فيه إلى تلك النسخة، بل هو بأيدي ثقات الرواة وأسانيدهم، يصحّ بما تصحّ بمثله مروياتٌ سائر الصحابة

حدود البحث:

التزم البحث بما توفر من نصوص في موضوعه، وهي نوعان من النصوص، في نوعين من المصادر:

1. نصوصٌ نقديةٌ في كتب الرجال والعلل التي يُعنى فيها بتحقيق صفة الروايات واتصالها، مثل كتاب العلل لابن المديني، وكتاب العلل للإمام أحمد، وكتاب التاريخ الكبير للبخاري، وغيرها من مصادر تترجم لسمرة أو لمن روى عن سمرة رضي الله عنه.
2. رواياتٌ في كتب الرواية التي أسندت الكتاب المنسوب إلى سمرة رضي الله عنه، أو أسندت أحاديثٌ مفردةٌ منسوبةً إلى ذلك الكتاب.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي الاستدلالي الاستقرائي، وتوصلت إلى النتيجة من فحص نوعين من النصوص:

أولاً- نصوص الأئمة ونقدهم للروايات المنسوبة إلى كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه، ووصفهم لذلك الكتاب، فجمعت ما تيسر لي منها، وحللت دلالاتها

ثانياً- الروايات المسندة التي فيها نسبة أحاديث إلى كتاب سمرة، وذلك بسبر مرتبتها من الصحة أو الضعف أو الترك

ثم قارنتُ النتيجة التي أداها التحليل والاستدلال بالأصل الكبير الذي ترجع إليه المسألة، وهو صفة الرواية في العصر النبوي وعصر الصحابة رضي الله عنهم.

والله تعالى الموفق والمستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

التمهيد: ترجمة موجزة لسمرة بن جندب رضي الله عنه.

هو أبو سعيد، سمرة بن جندب بن هلال بن حريج⁽¹⁾ بن مرة الفزاري رضي الله عنه، وفزارة من بني ذبيان، من غطفان، من قيس عيلان، من مضر، من معدّ، وقيل في كنيته غير ذلك، وكان مقيماً بالمدينة حليفاً في الأنصار⁽²⁾، مات أبوه في الجاهلية وهو صغير، فقدمت أمّه

(1) بالراء؛ على زنة سمين، انظر: القاموس المحيط للفيروزبادي (ص234).

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد (34/6).

كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي (286 - 319)

المدينة وتزوجت رجلاً من الأنصار قبل الإسلام، فنشأ فيهم⁽¹⁾.

ثم نزل البصرة وأقام بها، وبها ذريته، قال ابن سعد⁽²⁾: (كان زياد بن أبي سفيان يستعمله على البصرة إذا قدم الكوفة)

وكان رضي الله عنه من علماء الصحابة ورواة الحديث منهم، توفي سنة 58هـ⁽³⁾.

المبحث الأول: طرق كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

تتفاوت طرق كتاب سمرة رضي الله عنه، فمنها طريق تثبت وجوده تاريخياً، من غير أن يُروى بها شيء منه، وهي المعتمدة في ثبوته التاريخي، وفي العلم بصفته، ومنها طرق متأخرة عن الأولى تنتهي برواية نسخة حديثية مسندة فيها أحاديث كثيرة

المطلب الأول: طريق عبد الله بن عون البصري.

أخرج الإمام أحمد في العلل قال⁽⁴⁾: (حدثنا هشيم، قال: أخبرنا ابنُ عون، قال: دخلنا على الحسن فأخرج إلينا كتاباً من سمرة، فإذا فيه أنه يُجزئ من الاضطراب صَبُوحٌ أو غَبُوق⁽⁵⁾).

فذكر ابنُ عونٍ في رواية هشيم الحديث ذكرًا على هيئة خبرٍ تاريخيٍّ بمضمون الكتاب، ولم يُسند الحديث ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرج الحديث أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث⁽⁶⁾، قال: (حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون قال رأيتُ عند الحسن كتاب سمرة لبنيه؛ إنه يُجزئ من الاضطراب أو الضارورة صَبُوحٌ أو غَبُوق)

وكذلك ذكر ابنُ عونٍ في رواية معاذٍ الحديث ذكرًا مجردًا، ولم يُسنده ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كالذي روى عنه هشيمٌ سواء

(1) المعجم الكبير للطبراني (177/7-178)، والمستدرک للحاكم (60/2).

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد (34/6).

(3) تهذيب الكمال للمزي (134-130/12) ترجمة 2585.

(4) العلل برواية ابنه عبد الله (260/2).

(5) الصبوح ما يُشرب بالغداة، والغبوق بالعشي، القاموس المحيط للفيروزبادي (ص 291، 1180).

(6) غريب الحديث (190/1).

والإسنادان صحيحان عالين، وفي كليهما لم يُسنده ابنُ عون، فلم يذكر أن الحسن حدثه بالكتاب أو أخبره به، ولم يرفع الحديث الذي ذكره إلى النبي ﷺ.

وعبد الله بن عون بن أرطبان البصري، أبو عون البصري (ت151هـ)، وهو من علماء السلف علمًا وعبادةً وورعًا وفضلاً ومن الثقات الحفاظ المتقين⁽¹⁾.

ويرويه عن ابن عون إمامان حفظان ثقتان متقنان، وهما:

1. هشيم بن بشير بن القاسم السلمي، أبو معاوية الواسطي (ت183هـ)⁽²⁾.

2. معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان، أبو المثني البصري القاضي (ت196هـ)⁽³⁾.

وأخرج الحديث الحاكم في المستدرک⁽⁴⁾، من طريق أبي المثني معاذ بن المثني بن معاذ بن معاذ العنبري، عن أبيه، عن جده، عن ابن عون، ورفعته إلى النبي ﷺ.

والمثني هو ابن معاذ بن معاذ العنبري (ت228هـ)، وهو ثقة⁽⁵⁾.

والراوي عنه ابنه معاذ بن المثني بن معاذ (ت288هـ)، وهو ثقة⁽⁶⁾.

والأولى بالصواب ما روى أبو عبيد عن معاذ، وتابعه عليه هشيم عن ابن عون؛ أن ابنَ عون ذكر الحديث ذكراً ولم يُصرِّح برفعه

ولتحقيق زمان هذه الواقعة، وهي إخراج الحسن الكتاب وإطلاع صاحبه ابن عون عليه؛ فإن الحسن توفي سنة 110هـ، وابن عون وُلد سنة 66هـ⁽⁷⁾، وابن عون كان من خواص الحسن، فالغالب أن عُمره حين أطلعه على الكتاب كان فوق خمس وعشرين، فيكون زمانُ تلك الواقعة فيما بين سنة 91هـ إلى سنة 110هـ

(1) ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (394/15) ترجمة 3469.

(2) ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (272/30) ترجمة 6595.

(3) ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (132/28) ترجمة 6036.

(4) المستدرک، كتاب الأُطعمة (125/4).

(5) ترجمته في تهذيب الكمال (209/27) ترجمة 5775.

(6) ترجمته في تاريخ بغداد (137/13).

(7) تهذيب الكمال للمزي (400/15).

وقال الإمام عليّ ابن المديني، وهو إمام أهل البصرة في العلم بالسنة والرواية، يذكر رواية ابن عون هذه وكتاب سمرة⁽¹⁾: (ولم يُروَ عن الحسن شيءٌ يقول "قرأت كتاب سمرة"، إلا حديثاً واحداً رواه ابنُ عون؛ متى يحل للرجل أن يأكل الميتة، ولا أعلم أحداً رواه عن الحسن عن سمرة، ولو رواه أحدٌ عن الحسن عن سمرة [...] ⁽²⁾، ورواه ابنُ عون: "قرأت كتاب سمرة"، وهذه الأحاديث في كتاب سمرة، ولكن أحاديثه التي روى عن سمرة غير هذا الحديث، وقد روى سمرة أكثر من ثلاثين حديثاً؛ مرفوعاً وغيرها، والحسن قد سمع من سمرة).

وكتاب العلل لابن المديني لم يوجد تاماً فلم تحرر له نسخة ولم يحقق كما ينبغي، ولكن الكلام المنقول بيّن في أمور:

1. أن الحسن لم يرو عن كتاب سمرة ولم يذكره، وهذا قطع به الإمام وأكّده.
 2. أن الحديث المذكور عن سمرة لم يروه الحسن، وإنما ذكره عبد الله بن عون.
 3. أن من أحاديث الحسن التي تُروى عنه، أحاديث تُنسب إلى كتاب سمرة، ولكن هذا الحديث المذكور بعينه لم يُرو قط عن الحسن عن سمرة، وقد روى الحسن عن سمرة أحاديث أخرى غيره ورجح الإمام أنه سمعها منه.
- ومقصد الإمام مما تقدم أن ينفي أن يكون الحسن قد صرح برواية شيء عن كتاب سمرة، وأن يُقوّي أن ما رواه الحسن عن سمرة إنما كان سماعاً، وذلك نقداً منه لقول بعض النقاد إن الحسن لم يسمع من سمرة، لأنهم وقفوا على هذا الخبر فارتابوا
- قال يحيى القطان وهو من شيوخ ابن المديني في حديث الحسن عن سمرة⁽³⁾: (سمعنا أنها من كتاب)، فلم يقطع وإنما ذكر الارتياب احتياطاً
- وقال يحيى بن معين⁽⁴⁾: (لم يسمع الحسن من سمرة شيئاً، هو كتاب).
- ثم من بعدهم قال النسائي⁽⁵⁾: (الحسن عن سمرة كتاب، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة).

(1) العلل لابن المديني (ص53).

(2) في العبارة سقط، والقصد من العبارة ظاهر، وهو أن الحسن لم يذكر الكتاب قط، ولو ذكره ولو في رواية واحدة لصحّ إن يقال إنه لم يسمع من سمرة وإنما أخذ من كتاب.

(3) الطبقات الكبرى لابن سعد (157/7).

(4) تاريخ الدوري عن ابن معين (229/4).

(5) سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (94/3).

فهؤلاء من أكابر أئمة النقد لا ريب، وقد قالوا ما قالوا احتياطاً للسنة وتمسكاً بشبهة رؤها مريبة، ولكن قول ابن المديني أصح وأصوب

وقد وافق الإمام البخاري شيخه ابن المديني على تصحيح سماع الحسن من سمرة فاختار قوله⁽¹⁾، وكذلك الترمذي⁽²⁾.

وقد أسند البخاري في صحيحه روايةً تُثبت أن الحسن قد سمع من سمرة حديث العقيقة⁽³⁾، ولكن سياق الرواية لا يدل على أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة خاصة، ولا أن الوقوف على سماعه حديث العقيقة كان نتاج تحقيق أو استقصاء، وإنما كان اتفاقاً؛ لأن ابن سيرين بعث إلى الحسن سائلاً يسأله عن ذلك الحديث خاصة؛ ممن سمعه؟ فأخبره

فالبخاري وابن المديني جعلتا تلك الرواية دليلاً على سماع الحسن مطلقاً، لأنهما لم يقفا على واسطة تدخل بينهما، ولم يقفا على أن الحسن قد روى عن كتاب سمرة قط، وذلك منهج صحيح، ولا يعكّر عليه ارتياب من رابه ذكر الكتاب

ويقوي ذلك من شأن الحسن البصري رحمه الله ما أخرج البخاري في التاريخ⁽⁴⁾ بإسناد صحيح عن مبارك بن فضالة قال: (شهدت الحسن، وقال له إبراهيم بن إسماعيل الكوفي: نحب أن تُسند لنا؛ قال: سل، قال: حديثك في قيام الساعة، قال: حدثني به ثلاثة؛ حدثني جابر بن عبد الله، وحدثني أنس بن مالك، وحدثني عبد الله بن قدامة العنبري وكان امرأ صدق عن الأسود بن سريع، فما سألوه يومئذ عن شيء إلا أسند، فخرجوا وقالوا: كنا نُخدع عن هذا الشيخ!)

فالحسن رحمه الله يرسل كثيراً ما هو مسموعٌ عنده، فإذا تحقق أنه قد سمع، ولم يثبت ولو مرة واحدة أنه أدخل واسطة بينه وبين من سمع منه؛ فالصواب حمل رواياته على السماع كالذي قرّر ابن المديني والبخاري

فإذا تحقق ما تقدّم، فإن كتاب سمرة بقي بعد وفاته سنة 58هـ أكثر من ثلاثين سنة، ولم يكن عند ولده، وإنما وقع بيد الحسن رحمه الله، ثم لم يرو الحسن منه شيئاً كما قال ابن المديني، ولم يُمكن أحداً منه استنساخه، وإنما أطلع عليه ابن عون وهو من خاصته، وابن

(1) التاريخ الكبير (90/2).

(2) سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (بعد حديث رقم 1237).

(3) صحيح البخاري، كتاب العقيقة، باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة (رقم 5155).

(4) التاريخ الكبير (315/1).

كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابه الحديث النبوي (286 - 319)

عونٍ أَخْبَرَ بِحَدِيثٍ قَرَأَهُ فِيهِ، وَلَمْ يَسْنِدِ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَرْفَعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ

وذلك الحديث الذي قرأه ابنُ عون في كتاب سمرة؛ لا يخلو إما أن يكون موقوفًا من فتوى سمرة لبنيه، وإما أن يكون حديثًا مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

فإن كان موقوفًا على سمرة ليس بمرفوع، وذلك الأقرب؛ فذلك يدلُّ على أن ابنَ عونٍ لم يَرِ أنه يسوغ له أن يروي عن ذلك الكتاب حديثًا مرفوعًا

وأما إن كان ذلك الحديث مرفوعًا؛ فإن ابنَ عونٍ لم يُسندِه وإنما ذكره ذِكْرًا، ولذلك قال ابنُ حجر⁽¹⁾: (فيه انقطاع)، يعني أن ابنَ عونٍ لم يسندِه، فلم يذكر أن الحسن أخبره به أو أجاز له روايته عنه، ولم يصرح برفعه كذلك

وبذلك صار خبر ابنِ عونٍ عن كتاب سمرة خبرًا تاريخيًا وحسب، لا يدخل في رواية الحديث، فإن ابنَ عونٍ إمامٌ حافظٌ فقيهٌ لا تُعْمَى عليه طرقُ الرواية والإسناد

وأما الحسن البصري؛ فإنه أعرض عن الأخذ عن الكتاب البتة، وهو عنده لو أرادَه، فلم يرو منه شيئًا قط، ولم يذكره قط، كما حَقَّق ذلك أعلمُ الناس بحديث أهل البصرة عليُّ ابنُ المدني

المطلب الثاني: طريق ولد سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وهي نسخةٌ طويلةٌ بإسنادٍ يرويه بعضُ ولد سمرة عنه، من طريق جعفر بن سعد بن سمرة، عن ابن عمه خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان، عن سمرة⁽²⁾.

وأصل هذه الطريق أن لسمرة رضي الله عنه كتابًا بعث به إلى ولده في أمرٍ أوجه إلى ذلك وهو بعيدٌ منهم، وكان في كتابه حديثٌ أو أكثر، ولكن النسخة الأصل خرجت من أيديهم، وصارت إلى الحسن البصري، والحسن لم يرو منها ولم يأذن لأح أن يروي منها أو يستنسخها، ثم صار لكتاب سمرة ذكرٌ في نقد أهل العلم، فأراد بعضُ ولده أن يجمع حديثه رضي الله عنه، فتدرج الأمر إلى صناعة نسخةٍ طويلة تُنسب إليه، وكلُّ ما فيها من الحديث مُلقَقٌ مجموع مما بأيدي الرواة من حديث سمرة في عصور الرواية

(1) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (46/6).

(2) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (26/1)، ومسند البزار (447-477)، والمعجم الكبير للطبراني (245/7-270)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب اتخاذ المساجد في الدور (رقم 456).

وأما رجال هذه الطريق فهم كما يلي:

سليمان بن سمرة بن جندب⁽¹⁾:

وهو راوٍ ليس بالمشهور، ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال ابن حجر⁽³⁾: "مقبول"، وذلك يدل على أنه أقرب إلى جهالة الحال، ولم يوثق من معتمد

ولا يصح في نقد أهل العلم أن يكون عند رجل حديث كثير، وهو ثقة؛ ثم لا يرفع أهل العلم الثقات بذلك رأساً ولا يطلبون ما عنده من العلم والحديث

خبيب بن سليمان بن سمرة⁽⁴⁾:

وهو راوٍ مجهول لم يرو عنه إلا ابن عمه جعفر بن سعد، ولم يوثقه إلا ابن حبان⁽⁵⁾، ولذلك قال الذهبي⁽⁶⁾: (لا يعرف)، وقال ابن حجر⁽⁷⁾: (مجهول)

فخبيب مجهول العين والعدالة.

جعفر بن سعد بن سمرة⁽⁸⁾:

وهو كذلك مجهول العدالة غير معتمد، ولم يوثقه إلا ابن حبان⁽⁹⁾.

وقال ابن القطان في حديثه عن ابن عمه خبيب⁽¹⁰⁾: (ليس في هذا الإسناد من تعرفه ثقتة)

(1) ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (17/4)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (118/4)، وتهذيب الكمال للمزي (448/11) ترجمة 2526.

(2) الثقات لابن حبان (314/4).

(3) تقريب التهذيب (ترجمة 2584).

(4) ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (208/3)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (387/3)، وتهذيب الكمال للمزي (222/8) ترجمة 1676.

(5) الثقات لابن حبان (274/6).

(6) ميزان الاعتدال (172/2).

(7) تقريب التهذيب (ترجمة 1710).

(8) ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (192/2)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (480/2)، وتهذيب الكمال للمزي (41/5) ترجمة 942.

(9) الثقات (137/6).

(10) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (232/3).

كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي (286 - 319)

ونقل الحافظ الذهبي في الميزان⁽¹⁾ عن الفقيه المحدث عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الأشبيلي (ت 581هـ) أنه قال: (ضعيف ليس ممن يعتمد عليه)

وقال ابن حجر⁽²⁾: (ليس بالقوي).

ثم روى هذه النسخة عن جعفر بن سعد بإسناده رواة، وقفت منهم على ثلاثة:

1. محمد بن إبراهيم بن خبيب بن جعفر بن سعد⁽³⁾:

ومحمد هو ابن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة⁽⁴⁾، وهو من أهل علم الفلك⁽⁵⁾ ليس من أهل الرواية فلا يوثق به ولا يعتمد عليه، ولذلك ليس له تراجم وافية في كتب الرجال بل كل تراجمه مقتضبة لا تدل على حفظ ولا عدالة، فهو مجهول العين والعدالة ليس من أهل الرواية، ومن هذه حاله فهو ساقط الرواية

قال ابن حبان في ترجمته⁽⁶⁾: (عن جعفر بن سعد عن خبيب بن سليمان عن أبيه عن سمرة؛ الكتاب الطويل، لا يعتبر بما انفرد به من الإسناد)

ثم هو لم يُذكر إلا برواية هذه النسخة وحسب، فقد أسندها البخاري في التاريخ⁽⁷⁾ من طريقه وذكر صدرها

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه⁽⁸⁾: (روى عنه مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة رسالة سمرة)، وكذلك فعل ابن حبان وتقدم

2. طريق سليمان بن موسى الكوفي عن جعفر بن سعد⁽⁹⁾:

(1) ميزان الاعتدال (407/1).

(2) تقريب التهذيب (ترجمة 949).

(3) انظر: المعجم الكبير للطبراني (245/7، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253-268).

(4) ترجمته في التاريخ الكبير (26/1)، والجرح والتعديل (186/7)، والثقات لابن حبان (58/9)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص 259)، ولسان الميزان لابن حجر (24/5).

(5) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص 259).

(6) الثقات (58/9).

(7) التاريخ الكبير (26/1).

(8) الجرح والتعديل (186/7).

(9) انظر: سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب اتخاذ المساجد في الدور (حديث 456)، والمعجم الكبير للطبراني (245/7، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 268-269).

وهو أبو داود سليمان بن موسى الكوفي.

قال البخاري في ترجمته في التاريخ⁽¹⁾: (عن جعفر بن فلان بن سمرة؛ سمع منه الوليد بن مسلم)

وهو خراساني قدم الكوفة ثم نزل الشام، وفيه ضعف⁽²⁾.

وقد روى أحاديث كثيرة من هذه النسخة، عن جعفر بن سعد بإسناده، ولم أجد ما يُحقق سماعه منه

3. طريق يوسف بن خالد السمطي البصري عن جعفر بن سعد⁽³⁾:

ويوسف أحد المتروكين المتهمين بالكذب⁽⁴⁾.

فتبين أن هذه النسخة لم تعرف إلا بعد جعفر بن سعد، وهو مجهول العدالة ساقط الرواية، فربما كان هو من لُقِّق تلك النسخة، ولا يبعد أن يكون محمد بن إبراهيم هو من لُقِّق النسخة وجمع أحاديثها، ثم رويت عنه، وأخذها منه من لا يعتمد على روايتهم فرووها، ف وقعت لسليمان بن موسى ويوسف بن خالد فرويا أحاديثها عن جعفر وجادة، لأن الإسناد غامضٌ مجهول

وأياً من الرجلين كان جامع النسخة؛ فكلاهما مجهول ساقط الرواية.

وعليه؛ فإنه لا يعرف لكتاب سمرة الطويل الذي يُروى عن بنيه مخرج يُعرف إلا عن مجهولين لا يعول على روايتهم من أهل القرن الثاني الهجري، ولم يعرفها ثقات أهل الحديث، ولم تُعرف إلا عن ضعيف أو مجهول أو متروك متهم

قال أبو محمد ابن حزم الأندلسي في حديث من طريق سليمان بن موسى، عن جعفر بن سعد، بالإسناد الذي تقدم؛ قال⁽⁵⁾: (جميع روايته ما بين سليمان بن موسى، وسمرة رضي الله عنه مجهولون لا يعرف من هم)

(1) التاريخ الكبير (39/4).

(2) انظر: تهذيب الكمال للمزي (98/12) ترجمة 2572.

(3) انظر: مسند البزار (404/10، 447-477).

(4) ترجمته في تهذيب الكمال: (421/32) ترجمة 7134.

(5) المُحَلَّى بالآثار لابن حزم (40/4).

المطلب الثالث: طريق راشد بن سعد المقراني.

أخرج البيهقي⁽¹⁾، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، عن خارجة، عن ثور، عن راشد بن سعد، وأعطاني كتاباً عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا أرويت أهلك غيوباً فاجتنب ما حرم الله من ميتة)

وأخرج الحديث الحاكم⁽²⁾ بالإسناد نفسه، ولم يذكر كتاب سمرة.

وراشد بن سعد المقراني الحمصي (ت108هـ)؛ تابعي ثقة كثير الإرسال⁽³⁾.

وثور هو ابن يزيد بن زياد أبو خالد الكلاعي الحمصي (ت153هـ)؛ ثقة⁽⁴⁾.

وخارجة هو ابن مصعب الضبي الخراساني (ت168هـ)، أحد المتروكين⁽⁵⁾.

فهذا إسناد لا يعول عليه ولا يُثبت شيئاً، ولا يصح أن عند راشد بن سعد كتاباً عن سمرة، فهو لم يرو شيئاً عن سمرة، ولا عن أحد من أصحابه، وهو شامي وسمرة رضي الله عنه كان بالعراق، وأكثر شيوخه شاميون، ويرسل عن غيرهم⁽⁶⁾.

وهو لو كان عنده كتاب عن سمرة، وكان يحدث به؛ لما أعطاه ثور بن يزيد ثم لم يعلم به ولم يروه عن ثور إلا راوٍ واحد متروك!

فالأقرب أن الحديث إنما يرويه ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى الكوفي نزيل الشام في النسخة الطويلة التي يرويها سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة، وتقدم ذكرها، فقد أخرج هذا الحديث نفسه الطبراني، عن سليمان بن موسى⁽⁷⁾، وعن محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة⁽⁸⁾، كلاهما عن جعفر بن سعد بإسناده، وسليمان بن موسى من شيوخ ثور بن يزيد الذين روى عنهم⁽⁹⁾.

(1) السنن الكبرى، كتاب لأحاي، باب ما يحل من الميتة بالضرورة (357/9).

(2) المستدرک، کتاب الأَطعمة (125/4).

(3) ترجمته في تهذيب الكمال للمزي (8/9) ترجمة 1826.

(4) ترجمته في تهذيب الكمال (418/4) ترجمة 862.

(5) ترجمته في تهذيب الكمال (16/8) ترجمة 1592، وديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ترجمة 1197).

(6) انظر: تهذيب الكمال (10-11)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص55).

(7) انظر: معجم الطبراني الكبير (253-253/7) حديث 7028.

(8) معجم الطبراني الكبير (257/7) حديث 7046.

(9) تهذيب الكمال (418/4).

فالأصحُّ أن الحديث راجعٌ إلى ذلك المخرج، وأن خارجه توهمٌ فنسبه إلى راشد بن سعد المقرائي؛ لأن ثور بن يزيد يروي كثيراً عن راشد بن سعد، فجعل خارجهً بوجهه راشد بن سعدٍ راوياً لكتاب سمرة، وليس كذلك

المبحث الثاني: صفة كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه ومآله.

المطلب الأول: صفة كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

قد تقدم في الحديث الذي رواه عبد الله بن عون قوله في رواية هشيم عنه: (دخلنا على الحسن فأخرج إلينا كتاباً من سمرة)، وفي رواية معاذ بن معاذ عنه قال: (رأيتُ عند الحسن كتاب سمرة لبنيه)

فاجتمعت الروايتان على تحقيق معنى واحد، وهو أن الكتاب رسالةٌ بعث بها سمرة رضي الله عنه، وبَيَّنَّت إحداهما أنها رسالةٌ منه إلى بنيه وهو بعيدٌ منهم، ومثل ذلك يُكتب لحاجةٍ عارضة

وعليه؛ فليس كتاباً قُصد من كتابته جمعُ الأحاديث التي يحفظها سمرة رضي الله عنه.

وقال الحافظ ابن عبد البر قال⁽¹⁾: (قال محمد بن سيرين: في رسالة سمرة إلى بنيه علمٌ كثير)

وهذه حكايةٌ لم يسندها ابنُ عبد البر، ولم يذكرها أحدٌ في كتب الرجال، ولا بن سيرين ثناءً على سمرة ليس منه هذه الكلمة⁽²⁾.

ثم إن القول إن في الرسالة علماً كثيراً لا يدلُّ على أن فيها أحاديث كثيرةً، ولا على أنها طويلةٌ بطول النسخة التي تُروى عن وُلده، فذلك التطويل لم يكن معهوداً عند أهل القرن الأول في الرسائل التي يكتبها بعضهم إلى بعض

وأما النسخة التي روى وُلد سمرة عنه، فليست رسالةً مما جرت العادة ببعثه، وإنما هي كتابٌ مجموعٌ لاستقصاء حديث سمرة، ومثل ذلك - لو كان له أصلٌ -، لا يُكتب في رسالةٍ تُبعث مع صاحب البريد، وإنما يُملأه سمرةٌ على رويّةٍ؛ فذلك يدلُّ على أنها رسالةٌ دعا سمرة رضي الله عنه إلى بعثها إلى بنيه حاجةً عارضةً لا تؤخّر، ومثل ذلك يُقتصر فيه على ما يفي بالحاجة

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (بحاشية كتاب الإصابة) (256/4).

(2) انظر: تهذيب الكمال (130-134).

وهذا الكتاب من سمرة رضي الله عنه لبنيه شأنه شأن كتب الصحابة في ذلك العصر، وهي رسائلٌ يبعثون بها إلى من هو بعيدٌ منهم، لحاجة تعرض

فقد كتب عمر إلى أمير جيش أذربيجان عتبة بن فرقد⁽¹⁾، وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية⁽²⁾، وكتبت عائشة إلى زياد⁽³⁾، وكتب عبد الله بن أبي أوفى⁽⁴⁾، وزيد بن أرقم⁽⁵⁾، وجابر بن سمرة⁽⁶⁾، وغيرهم، رضي الله تعالى عنهم أجمعين

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكتب إلى معاصريه كتباً، فتقوم الحجة بها.

فالمصحح لكل تلك الكتب ونقل العلم بها من الحي الكاتب إلى الحي المكتوب إليه؛ هو صحة مكاتبة الحي للحي، وليس ذلك من استنساخ الكتب وروايتها وجعلها أصلاً ومرجعاً لنقل العلم من جيل إلى جيل

المطلب الثاني: مآل كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

الواقعة التي ذكرها ابن عون، تدلُّ على مآل كتاب سمرة، وذلك من وجوه:

أولاً- أن الحسن رحمه الله لم يحدث عن ذلك الكتاب بشيء قط، ولم يذكره في حديث قط، ولم يأذن لأحد باستنساخه، والظن أنه أتلفه أو أوصى بإتلافه، ولا غرو أن يفعل ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به، ويأتي ذكر ذلك

ثانياً- أن الحسن لم يُطلع ابنَ عون على كتاب سمرة على سبيل تمكينه من الرواية أو التحديث بما فيه، لأنه لو كان كذلك لكان الحسن نفسه أحقَّ من يرويه، وإنما كان ابنُ عون من خاصة الحسن الذين يُطلعهم على ما لا يصحُّ إفشاؤه وروايته

(1) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال (رقم 5490)، وصحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة (رقم 2069).

(2) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ومن أحيائها (رقم 6473).

(3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم... (رقم 1321).

(4) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الجنة تحت بارقة السيوف (رقم 2663).

(5) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: هم الذين يقولون لا تتفقوا... (رقم 4623).

(6) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبعٌ لقريش والخلافة في قريش (رقم 1822).

قال معاذ بن معاذ⁽¹⁾: (سمعتُ ابنَ عَونٍ يَقولُ: ما بقي أحدٌ أبطن⁽²⁾ بالحسن منا، والله لقد أتيت منزله في يوم حارٍّ وليس هو في منزله، فنمتُ على سريره، لقد انتبهتُ وإنه ليُرَوِّحني)

فذلك يبيِّن أن ابنَ عَونٍ كان موضع ثقة الحسن ومن خاصته، وأن الحسن اختصه بالإطلاع ولم يكن يُخرج الكتاب لكلِّ أحد

المبحث الثالث: مكان كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه من كتابة الحديث النبوي.

المطلب الأول: منهج المستشرقين في موضوع كتابة الحديث النبوي.

قد طرأ في هذا العصر اشتغال طائفة من الباحثين الغربيين بعلوم المسلمين، وعلى رأسها علوم القرآن والسنة، على قصد النقد والتماس الثغرات، وهم من سُموا المستشرقين، وكان حرصهم في دراسات السنة منصباً على موضوع كتابة الحديث النبوي في القرن الأول الهجري، فعنوا به كثيراً

ولم يكن المؤثر في كتابات المستشرقين هو سوء القصد وحسب؛ بل كان لهم من ثقافتهم وتاريخهم ما يجعل تصوُّر تاريخ نقل السنة وصفته عسيراً عليهم، وذلك أنهم ينتمون إلى ثقافات كلِّ تراثها وجادات مستنسخة من وجادات سابقة لها، ولا يُعرف تاريخ أولها ولا من كتابها، ويتخلل توارثها واستنساخها من الدس والتحريف والتغيير والزيادة والنقص ما لا يمكن الإحاطة به، وهي كذلك محتكرة بأيدي من يمكنهم تغييرها حسب أهوائهم، فالمستشرق لا يتصور تراثاً منقولاً إلا كذلك!

وكذلك فإنه يعسر على المستشرق الأجنبي عن العربية لساناً وذوقاً وثقافة أن يدرك كيف كان العربُ الأُميون يروون معارفهم ومآثرهم من قبل الإسلام، وكيف كان يحفظها روايتهم ويضبطونها، ثم يُشهرونها، ثم يتعقبونها بالنقد، وكيف كانوا يميزون في نقد الأخبار بين المتظاهر الذي جاء من كلِّ وجهٍ فلا يمكن تعقبه بنقدٍ، وبين ما يمكن تعقبه بالتحري والنقد، كما قال طفيلُ العنوي، وهو جاهليٌّ قديم⁽³⁾:

تَأوَّبَتِي هَمٌّ مَعَ اللَّيْلِ مُنْصَبٍ وَجَاءَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا لَا أُكْذِبُ

(1) تهذيب الكمال (399/15).

(2) في القاموس المحيط للفيروزبادي (ص1524): (بَطَّنَ خَيْرَهُ: علمه، وبَطَّنَ من فلان؛ صار من خواصه)، فقوله (أبطن بالحسن): أي أعلم بباطن أموره التي لا يطلع عليها إلا الخاصة.

(3) ديوان طفيل الغنوي، برواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي (ص52).

تَظَاهَرُنْ حَتَّى لَمْ يَكُنْ لِي رَيْبَةٌ وَلَمْ يَكْ عَمَّا أَخْبَرُوا مُتَعَقِّبٌ

فوصف في بيت شعر "الخبر المتواتر" وجاء له بأحسن ضابط، وهو أن تتظاهر الأخبار حتى لا يكون موضع للريبة ولا لتعقب النقلة بالنقد، فذلك منهج نقدي عندهم؛ أنهم لا يرون موضعاً لتعقب الرواة فيما تظاهرت به الأخبار

وكذلك، كان العربُ بفطرتهم الأمية يدفعون المنكرَ الغريب الذي لم يشتهر ولم يُعرف، ويعظّمون المشهورَ المعروف عند أهل المعرفة ويحتجون به، فلا يُقروُنْ لمُدعي مَأثِرَةٍ أو مجدٍ ما لم يكن ما يدعيه معروفاً عند أهل المعرفة، ولا يرفعون رأساً بالغريب المنكر الذي يدّعي صاحبه ما لا يُعرَف، ومن ذلك قول امرئ القيس⁽¹⁾:

وَأَنَا الَّذِي عَلِمْتُ مَعَدُّ فَضْلَهُ وَنَشَدْتُ عَنْ حُجْرِ ابْنِ أُمِّ قَطَامٍ

وامرؤ القيس وإن كان كندياً يمانياً النسب؛ إلا أنه مَعَدِّي النشأة واللسان والثقافة، فهو يقول إن الفخر الذي أدعيه معلومٌ غيرٌ مدفوع ولا منكر، وذلك من ذوقهم في نقد المعاني المنقولة، أنهم ينفرون من الغريب ويعظمون المشهور، ولذلك تقرأ كثيراً جداً في شعرهم الصحيح في مقام الاحتجاج عبارة "قَدْ عَلِمْتُ مَعَدُّ"

إلى غير ذلك من مفردات منهجهم الأمي الفطري في الرواية والنقد.

فالمستشرقون بمعزلٍ عن إدراك ذلك على وجهه؛ لأنه شيءٌ غريبٌ كلُّ الغرابة عن ثقافتهم، كما أنهم بمعزلٍ كذلك عن فهم ما جرى في زمان الصحابة والتابعين من عناية كبيرة عظيمة بالرواية، أصلها استعدادٌ فطري تامٌّ، وبعثها احتسابٌ دينيٌّ كبير، فذهبوا يطعنون في السنة بأنها لم تكتب في عصرها الأول⁽²⁾، وجعلوا ذلك هو ميدان إثبات صحة نقل السنة أن يثبت أنها كتبت في القرن الأول الهجري

وها هنا أخطأ كثيراً من الباحثين في ظنهم أن ذلك هو ميدان الاحتجاج، فذهبوا يحاولون إثبات أنها كتبت في القرن الهجري الأول كتابةً يُعَوَّلُ عليها في النقل، وذهبوا يبحثون في المنقولات عن السلف التي ترخص في الكتابة

والصواب أن المنقول عن السلف في ذلك لم يكن على تلك المقاصد، وإنما كانت تلك المنقولات المثبتة للكتابة في شأن آخر، وهو هل يكره للراوي في العصر الأول الاستعانة بالكتابة في تحفظ مروياته وضبطها خشيةً أن يتكل على الكتابة فيضعف حفظه وضبطه؟

(1) ديوان امرئ القيس، برواية الأصمعي (ص118).

(2) انظر كثيراً من طعنهم في "السنة قبل التدوين" لمحمد عجاج الخطيب (ص362-381).

أم يسوغ له أن يستعين بها على الحفظ والإتقان؟

والراوي في عصر الصحابة وكبار التابعين وأوساطهم، بأيّ المذهبيين أخذ؛ فإنه لن ينقل حرفاً من الحديث الذي عنده إلا بالرواية، وأما الصحف والاعتماد عليها في النقل فلم يكن ذلك مأذوناً فيه في عصر الصحابة، إلى أن انقرض جيلهم رضي الله عنهم.

المطلب الثاني: الاحتجاج بكتاب سمرة رضي الله عنه في موضوع كتابة الحديث النبوي.

من أجل ما تقدم من طعن المستشرقين؛ ذهب فريق من الباحثين في علوم السنة يعارض ما كتبوا بإثبات أن السنة قد كُتبت في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وأن أصحابه رضي الله عنهم قد كتبوها كتابةً اعتمد عليها في النقل عنهم، ومقصدهم الذب عن السنة ونصرتها، وهو مقصد محمود، ولكن القول لم يوافق الصواب فيما تبين لي

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب⁽¹⁾: (جمع سمرة بن جندب أحاديث كثيرة في نسخة رواها عنه ابنه سليمان، ويحتمل أن تكون هي الرسالة التي كتبها سمرة إلى بنيه)

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري⁽²⁾: (أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث...، نسخة سمرة بن جندب؛ جمع فيها أحاديث كثيرة)

وقال الدكتور محمد بن مطر الزهراني⁽³⁾: (جمع سمرة بن جندب ما عنده من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث به إلى ابنه سليمان)

وجعل الدكتور أحمد الصويان صحيفة سمرة مدوّنة من مدونات الحديث⁽⁴⁾.

فكلُّ أولئك الباحثين قد أذاهم المنهج الذي سلكوه أن جعلوا "صحيفة سمرة" مكتوبةً على قصد أن تكون كتاباً يُرْجَع إليه في نقل الحديث النبوي، وذلك مخالفٌ للصواب من وجهين: وجهٌ من حال كتاب سمرة نفسه، ووجهٌ من حال الكتابة في عصر الصحابة

فأما كتابُ سمرة نفسه؛ فقد تقدّم البيان أن لم يكتب على قصد كتابة الحديث وجمعه وتخليده ونقله، وإنما هو رسالةٌ من أبٍ إلى بنيه لأمرٍ طرأ وهو بعيدٌ منهم

(1) السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب (ص309-352).

(2) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري (ص221-229).

(3) تدوين السنة النبوية، لمحمد بن مطر الزهراني (ص61-73).

(4) صحائف الصحابة وتدوين السنة، لأحمد الصويان (ص21، 158).

كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي (286 - 319)

وتقدّم كذلك أنه لا يثبت أنه كتابٌ طويل، بل هو رسالةٌ كغيرها من رسائل الصحابة الذين يكتبون إلى معاصريهم

وتقدّم كذلك أن الذي كان الكتاب بيده من أكابر أئمة السلف، وهو الحسن البصري؛ لم يحدث عن الكتاب قطُّ ولم يذكره في رواية

وتقدم تأكيد إمام مختصّ بالبصرة محيطٍ بحديث أهلها، وهو عليّ بن المديني؛ أن روايات الحسن عن سمرة سماع، وأن الحسن لم يرو شيئاً قطُّ من ذلك الكتاب

وتقدم كذلك أن ابن عون الذي أخبر بأن الكتاب عند الحسن؛ لم يُعَوّل عليه ولم يُسند منه شيئاً، وإنما أخبر أنه قرأ فيه شيئاً هو فتوى موقوفة، أو تعمّد أن يذكره ذكراً تاريخياً محضاً، فلم يروه عن الحسن عن سمرة، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله.

فكلُّ ذلك متظافر الدلالة على أنه لا يصحُّ أن يُعدَّ كتابُ سمرة بن جندب رضي الله عنه كتابةً للحديث النبوي على قصد الحفظ والنقل

المطلب الثالث: كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

يلتبس على كثير من الباحثين المعاصرين في هذا الشأن نوعان من كتابة الحديث في عصر النبي صلى الله عليه وآله وعصر الصحابة رضي الله عنهم:

النوع الأول: الاستعانة بالكتابة على حفظ الحديث وتثبيته.

وهذا مباحٌّ مأذونٌ فيه، وهو أمرٌ لا يتجاوز طالب العلم نفسه، ولا يدخل في كتابة الحديث وتخليده ونقله

وأدلة هذا النوع عامة وخاصة.

فمن أدلته العامة كلُّ حديثٍ أو أثرٍ يدلُّ على كتابة العلم وقيده، وقد بَوَّب الإمام البخاري في كتاب العلم⁽¹⁾: (باب كتابة العلم)

ومن أدلته الخاصة ما أخرج البخاري⁽²⁾ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (ليس أحدٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أكثر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب)، يعني أنه كان يستعين بالكتابة على الحفظ

(1) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب (39).

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم (رقم 113).

وأخرج الإمام أحمد⁽¹⁾ وأبو داود⁽²⁾ والترمذي⁽³⁾ والدارمي⁽⁴⁾ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش...)، الحديث، فبين أنه يستعين بالكتابة على الحفظ

وكذلك أخرج الإمام مسلم عن أنس ﷺ أنه لما سمع حديث محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك رضي الله عنهما؛ قال⁽⁵⁾: (فأعجبني هذا الحديث فقلت لابني: اكتبه، فكتبه)، فأمره أن يكتبه خشية أن ينساه، وليس على قصد التخليد والتدوين

وذلك هو كان شأن التابعين الذين عاصروا الصحابة، ومن ذلك ما أخرج أحمد في العلل⁽⁶⁾ والدارمي⁽⁷⁾ عن إبراهيم قال: (كنت أكتب عند عبدة فقال: لا تخلدني بعدي كتاباً)، فأذن له في الكتابة ليضبط ويحفظ، ولكن حذرته أن يتهاون فيتترك كتاباً فيه رواية تبقى وجادة بعده

وممن بقي كتابه بعده سليمانُ البشكري صاحب جابر ﷺ، فقد كان يكتب ليحفظ ويضبط، فمات فوق كتابه بيد بعض أقرانه، فكان سبباً في الريبة في روايات من ظن أنه قد اطلع عليه وأخذ منه، فحرص الأئمة على معرفتهم تحريزاً واحتياطاً⁽⁸⁾.

قال الحافظ ابن رجب⁽⁹⁾: (الذي كان يكتب في زمان الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفاً مرتباً مبوباً، وإنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط)

وقوله (للحفظ والمراجعة فقط)، يدل على أن كتابتهم كانت لأنفسهم وحسب، ولم يكونوا يكتبون ليروي غيرهم ما كتبوا، ولذلك يتعقبون بالمحو، وينهون عن التهاون في ترك مكتوب يخلد بعدهم

ومن التابعين من كره هذا النوع من الكتابة، خشية أن يتكل الراوي فيذهب حفظه.

(1) مسند الإمام أحمد (57/11) حديث 6510.

(2) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب في كتاب العلم (رقم 3646).

(3) سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (رقم 1234).

(4) سنن الدارمي، باب من رخص في كتابة العلم (125/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (رقم 33).

(6) العلل عن أحمد برواية ابنه عبد الله (214/1).

(7) سنن الدارمي، باب من لم ير كتابة الحديث (120/1، 121) وتحرفت إلى (لا تجلدن).

(8) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (31/4) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (214/4).

(9) شرح علل الترمذي (37/1).

ومن الباحثين من يحمل هذا النوع على أنه من كتابة الحديث، وليس كذلك، وأما المستشرقون فينفون أن يكون من وسائل الضبط، وليس بصواب

النوع الثاني: كتابة الحديث كتابة تخليد.

أي: على قصد أن تكون الكتابة وسيلة نقل للمكتوب إلى الجيل التالي، وهذا النوع هو الذي يجعل كثير من الباحثين كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه منه

والصواب الموافق للسنة والآثار المتظاهرة هو أن كتاب سمرة لم يكن من هذا النوع، لأن الصحابة - خاصة - كانوا منهيين أن يتركوا بعدهم مكتوبات تقع بأيدي من بعدهم، فقد أخرج الإمام مسلم⁽¹⁾ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)

والأصح في علة هذا النهي أن كتابة الحديث في عصره صلى الله عليه وسلم وعصر صحابته رضي الله عنهم وتخليده في صحف تنقل إلى الأجيال اللاحقة؛ لها ضرر بالغ ومفاسد كبيرة لا يمكن تداركها، ومنها:

1. أن ما يكتبه كل صحابي، أو يكتب عنه، أو يكتب بعلمه أو بإذنه؛ فإنه غير معصوم ولا محفوظ من الغلط، وهو - مع ذلك - سيأخذ فيما بعد صفة المكتوب العتيق النفيس حتى يبلغ مرتبة التقديس، لأنه مكتوب في العهد النبوي، أو بإذن من شهد العهد النبوي، فإذا كان في شيء منه غلط فأت نقدته وإنكاره، لأن المسطور في صحيفة خفي لا يطلع عليه كل أحد، وليس هو كالرواية التي تُشهر وتداول وتذكر في المجالس، وذلك بخلاف المكتوب بعد انقراض جيل الصحابة، فهي مكتوبات تحت طائلة النقد لا يُنوّهم أنها لها قداسة.

2. أن الصحابي لو كتب أو أذن بالكتابة؛ لأمكن ولده وذريته أو من تقع كتبه بيده أن يحتكروها ويخفوها ويضنوا بها، وربما وقعت بيد من يدس فيها ويغيرها،

(1) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم (رقم 3004)، من طريق همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وهو حديث مشهور في دواوين الإسلام، وعمل الصحابة عليه، ولا يصح عنهم عمل بخلافه، ونقل أبو عوانة في مستخرجه بعد إسناده هذا الحديث عن أبي داود السجستاني صاحب السنن أنه قال (إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر: 324/5): (هذا منكر أخطأ فيه همام، وهو من قول أبي سعيد)، ونقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري (251/1) قال: (ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره)، ولم أقف على ذلك عن البخاري، والأقرب أن ابن حجر عن أبي داود فسبق قلمه، والأقرب أن الحديث صحيح، واحتج به الإمام أحمد بهذا الإسناد مرفوعاً، ولم يعله ولم ينكره (العلل لعبد الله بن أحمد: 245/1).

ثم لا يلبث المسلمون أن تنتسب كل طائفة منهم إلى راوٍ أو أكثر من الصحابة، أو إلى صحابة مصرٍ من الأمصار، فيكون لكل سنة تخصه ينقلها بالوجدات عن يتعصب لروايته، ويكون لكل مصادِر يرجع إليها ويطعن في غيرها، وتلك مفسدة، وهي من مبادئ اختلاف أهل الكتاب وتحريف دينهم، وهي لا تُنقى إلا بإفشاء الرواية حتى تصير عامةً مشتركة لا يقدر أحدٌ أن يختصَّ منها بشيءٍ يحتكره، وذلك لا يكون إلا بنهي الصحابة - خاصةً - عن الكتابة عن النبي ﷺ، حتى إذا انقرض جيلهم؛ صارت كتابته الحديث بعد ذلك كروايته خاضعةً للنقد.

فالنهي النبوي للصحابة لم يكن لبأسٍ في الكتابة نفسها، وإنما كان لمفسدةٍ كبرى تُخاف، ويدل على أن الصحابة قد عقلوا ذلك المعنى ما أخرج الدارمي⁽¹⁾ عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ﷺ أنه كان يكتب حديث أبيه، فرآه أبو موسى فمحاها، وفي روايةٍ له⁽²⁾ عنه أنه قال: (إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَتَبُوا كِتَابًا فَاتَّبَعُوهُ وَتَرَكُوا التَّوْرَةَ)

يعني أن بني إسرائيل اعتمدوا كتبًا كتبها قدماءُ علمائهم ففقدوها وأهملوا الرواية عن أنبيائهم، ففتَح عليهم الاختلاف في الدين وتركوا كتاب الله

وأخرج الدارمي⁽³⁾ عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه قال: (إِنَّا لَن نُّكْتِبُكُمْ وَلَن نَجْعَلَهُ قِرَاءًا، وَلَكِن أَحْفَظُوا عَنَّا كَمَا حَفَظْنَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)

وذلك من أبي موسى وأبي سعيد رضي الله عنهما فقهٌ للمعنى، وهو أن لا يبقى ما يُكتب عنهم وجداتٍ مكتوبة تُقدَّس فيما يأتي من الزمان، لأن الصحيفة المنسوبة إلى زمان النبوة، أو إلى مَنْ أدرك زمانها؛ ليست ككل الصحف، وسيؤول أمرها إلى التقديس لا ريب، وليس في دين الإسلام كتابٌ متوارثٌ مقطوع بعصمة كل ما فيه وتقديسه إلا القرآن، والقرآن قد كُتب بعصمة من الله تعالى بين يدي رسوله ﷺ، وليس للصحابة فيه إلا نقله بحروفه من نسخته المعصومة إلى مصاحفٍ أجمعوا على مطابقتها للمكتوب الأول، ولم يرجعوا فيه إلى رواية أحدٍ ولا إلى كتابته، ثم بُدِّت على ذلك، وذلك جهدٌ عظيمٌ أوجب استنفارًا واستعراق أعمارًا، ولا يتأتى بذله في كل صحيفة تُنسب إلى العهد النبوي، فكان النهي النبوي عن اعتماد الكتابة عنه والأمر بإفشاء الرواية هو الأصل الذي لولاه لفسد النقل وصار حالنا كحال أهل الكتاب

(1) سنن الدارمي، باب من لم ير كتابة الحديث (122/1).

(2) سنن الدارمي، باب من لم ير كتابة الحديث (124/1)، وبنحوه أخرجه الرامهرزي في المحدث الفاصل (ص381)

(3) سنن الدارمي، باب من لم ير كتابة الحديث (122/1)، وكذلك أخرجه الرامهرزي في المحدث الفاصل (ص379)

ثم جرى عملُ التابعين بعد انقراض عصر الصحابة، وجرى عملُ الأمة من بعدهم كذلك؛ على أن النهي عن كتابة الحديث لم يكن للأمة كافة، وإنما كان نهياً للصحابة ومن كان في جيلهم خاصة، فلما انقراض عصرهم كُتبت الأمة الحديث، وافتتح ذلك عمر بن عبد العزيز كما هو معلوم في بابه

وكلُّ ما يَحْتَجُّ به مَنْ يقول إن الحديث قد كُتِب في العهد النبوي، أو في عهد الصحابة؛ كلها شبهات لا تدل على المقصود

فمنها أحاديث في كتابة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عماله وقضائه، أو إلى أمراء عصره، وهي إجراءات إدارية يفعلها وليُّ الأمر وليست كتابةً للحديث على قصد التخليد والنقل

ومنها كتابة الصحابة رسائل يبعثون بها إلى معاصرين، وتقدم ذكرها وبيان أن كتاب سمرة واحدٌ منها

ومنها ما يكتبه صحابيٌّ أو تابعيٌّ من أجل تثبيت الحفظ وإتقانه، ثم يعقبه المحو على وفق الأمر النبوي، وتقدم ذكر ذلك

ولذلك اتفق السلف على ترك الاعتداد بكلِّ شيء يُظن أنه مستند إلى مكتوبٍ في القرن الأول الهجري، أي قبل انقراض جيل الصحابة، ولم يكونوا ينظرون قطُّ في صحة نقل النسخة، بل كانت التهمة بأن الراوي قد أخذ من كتابٍ موجبةً للريبة والاحتياط الشديد، وربما أنزلت رتبة الراوي وأضعفته، وتقدم تشديد بعض أئمة النقد في الطعن في سماع الحسن من سمرة لما عرضت شبهةً أنه كان عنده كتاب سمرة

ومن ذلك كذلك قولهم في الصحيفة المنسوبة إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ولا يثبت أن كاتبها هو عبد الله، وإنما الذي كتبها ابنُ ابنه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، أبو عمرو بن شعيب، أو بعض أهل بيتهم، فصارت إلى عمرو بن شعيب فروى أحاديث منها، وعمرو توفي سنة 118هـ، وأبوه متوفى في القرن الأول، فتكون الصحيفة مكتوبةً في القرن الأول، ولذلك كان النقاد على أن ذلك من المأخذ التي أضعفت حديث عمرو بن شعيب وأنزلت رتبته، ومن قبل روايته عن أبيه عن جده نظر إلى أن عمرو بن شعيب قد سمع تلك الأحاديث من أبيه، وأن أباه سمعها من جده، ولم يقبل روايته قبول اعتماد، وإنما يستأنس بها ويعدها من الضعيف المحتمل

قال مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي (ت136هـ) في عمرو بن شعيب⁽¹⁾: (ما يسرني أن صحيفة عبد الله بن عمرو عندي بتمرتين، أو بفلسين)

(1) الكامل لابن عدي (115/5).

وقال يحيى بن معين⁽¹⁾: (إذا حدّث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ فهو كتاب، ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة؛ فهو ثقة عن هؤلاء)

وقال⁽²⁾: (ثقةٌ بليّ بكتاب أبيه عن جده).

فتبيّن أن شبهة وجود كتاب مكتوب في عصر الصحابة لا تُقوّي النقل، بل تُضعفه وتوهّنه، وربما أوجبت تحاشي رواية الراوي، لأنه لا حجة عندهم في النقل عن أهل القرن الأول من الصحابة أو من كان في عصرهم إلا بالرواية والسماع

ونخلص مما تقدّم إلى أنه لا يصحّ أن يُعدّ كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه من كتابة الحديث في القرن الأول، وأن محاولة إثبات أن ما روى الرواة عنه راجع إلى ذلك الكتاب، سواء قيل إن الراوي قد سمع من سمرة أو لم يسمع؛ أن ذلك يوهّن الأحاديث ويضعفها ويُبطل الاعتماد عليها ولا يقوّيها

الخاتمة:

قد تم بحمد الله تعالى تحقيق هذا المقام، وقد خلص البحث إلى أمور:

1. إن تمّ واقعةً تاريخيةً ثابتة، وهي أن سمرة بن جندب رضي الله عنه قد كتب كتاباً، هو رسالة مما يبعث به الرجل الحيّ إلى الرجل الحيّ، كتبه سمرة وبعث به إلى بنيه، وليس هو كتاباً على قصد تخليد العلم في صحيفه ليؤخّذ منها ويُنقل به إلى الجيل التالي.
2. إنه لا يصحّ أن تلك الرسالة طويلةٌ قد استوعبت حديث سمرة رضي الله عنه كلّها أو كثيراً منه، ولا أن سمرة رضي الله عنه قد جعلها صحيفةً ليحفظ فيها حديثه أو بعضه.
3. إنّ أصل الكتاب وقع بيد الحسن البصري إمام أهل البصرة فلم يحدث عن الكتاب قطّ، ولم يذكره في رواية، وأكّد إمام مختصّ بحديث أهل البصرة، وهو عليّ بن المديني؛ أن روايات الحسن عن سمرة سماع، وأن الحسن لم يرو قطّ من ذلك الكتاب.
4. إنّ ابنّ عون الذي أخبر بأن الكتاب عند الحسن؛ قد اكتفى بالخبر التاريخي عنه، ولم يسند منه شيئاً، وإنما أخبر أنه قرأ فيه شيئاً هو إما فتوى موقوفة على

(1) تهذيب التهذيب (44/8).

(2) سير أعلام النبلاء (174/5).

سمرة، وإما حديثاً قد تعمد أن يذكره غير مسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلم ينسبه إلى رواية الحسن عن سمرة، ولم يرفعه.

5. إن بعض ذرية سمرة من المجهولين والمتروكين لفقوا نسخة جمعوا فيها حديثه الذي بأيدي الناس، ورووها عنه، ولا تصح ولا يُعول عليها عند أهل العلم.

6. إن ترك التعويل على كتاب سمرة لا يرجع إلى ضعف طريق النسخة وحسب، وإنما إلى أن نقل الحديث عن أهل القرن الأول الهجري بنسخ مكتوبة تنقل؛ منهج لا يصح عند أهل العلم، لأن الكتابة منهي عنها في ذلك العصر.

وختاماً أوصي بإعادة النظر في كثير من تقريرات المعاصرين في موضوع كتابة الحديث النبوي، وأن يكون النظر في هذا الموضوع مستنداً إلى الوقائع التاريخية والنصوص المحكمة، وليس على قصد مناقضة المستشرقين بإثبات ما نفوه وحسب والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

قائمة المصادر والمراجع:

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي ت256هـ (بدون تاريخ)، التاريخ الكبير. (تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره). مصورة دار الكتب العلمية مصورة الطبعة الهندية.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي ت256هـ (1410هـ). الجامع الصحيح. (ط4). (تحقيق: مصطفى ديب البغا). نشر دار ابن كثير واليامة للطباعة والنشر.
- البنار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتيقي البصري ت292هـ (1409هـ). مسند البزار البحر الزخار. (تحقيق: عدة محققين). نشر مكتبة العلوم والحكم.
- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب ت463هـ (بدون تاريخ). تاريخ بغداد. نشر مصورة دار الكتب العلمية.
- البهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين ت458هـ (1424هـ). السنن الكبرى (ط3). (تحقيق: محمد عبد القادر عطا). نشر دار الكتب العلمية.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي ت279هـ (1408هـ). سنن الترمذي. الجامع الصحيح (تحقيق: ج1-2 أحمد محمد شاكر وج3 محمد فؤاد عبد الباقي). نشر مصطفى الباي الحلبي مصورة دار الكتب العلمية (وج5-4 كمال يوسف الحوت). نشر دار الكتب العلمية.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ت327هـ (1371هـ). الجرح والتعديل. (تحقيق: عبد الرحمن المعلمي). نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية ببيدر آباد الدكن.
- ابن أبي حاتم (1403هـ). المراسيل. (علق عليه: أحمد عصام الكاتب). نشر دار الكتب العلمية.

- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري ت405هـ (بدون تاريخ). المستدرک. (تحقيق: يوسف المرعشلي). نشر دار المعرفة.
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي ت354هـ (1393هـ). الثقات. (تحقيق: محمد عبد المعيد خان). نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري الأندلسي ت456هـ (1403هـ). جمهرة أنساب العرب. نشر دار الكتب العلمية.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري الأندلسي ت456هـ (بدون تاريخ). المحلّ بالآثار. (تحقيق: عبد الغفار البنداري). نشر دار الفكر.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني ت852هـ (1418هـ). إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. نشر مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني ت852هـ (1421هـ). تقريب التهذيب. (تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شافغ). نشر دار العاصمة.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني ت852هـ (1326هـ). تهذيب التهذيب. مصورة عن نشر مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد البغدادي ت241هـ (1422هـ). العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ط2). (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس). نشر دار الخاني.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد الذهلي البغدادي ت241هـ (1421هـ). مسند الإمام أحمد. (تحقيق: وإشراف شعيب الارنؤوط). نشر مؤسسة الرسالة.
- الخطيب، محمد عجاج (1408هـ). السنة قبل التدوين (ط2). نشر مكتبة وهبة بالقاهرة.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ت255هـ (بدون تاريخ). سنن الدارمي. (عناية: محمد أحمد دهمان). نشر دار إحياء السنة النبوية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز ت748هـ (1387هـ). ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين (ط2). (تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري). نشر مكتبة النهضة الحديثة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز ت748هـ (1410هـ). سير أعلام النبلاء (ط7). (تحقيق: عدة باحثين). نشر مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز ت748هـ (1430هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. (تحقيق: عدة من الباحثين). نشر مؤسسة الرسالة العالمية.
- الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد ت360هـ (1404هـ). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ط3). (تحقيق: محمد عجاج الخطيب). نشر دار الفكر.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ت795هـ (1398هـ). شرح علل الترمذي. (تحقيق: نور الدين عتر). نشر دار الملاح للطباعة والنشر.
- الزهراني، محمد بن مطر ت1427هـ (1426هـ). تدوين السنة النبوية. نشر مكتبة دار المنهاج.

كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه طرقه وصفته ومكانه من كتابة الحديث النبوي (286 - 319)

- السجستاني، أبو داؤد سليمان بن الأشعث الأزدي ت275هـ (بدون تاريخ). سنن أبي داود. (تحقيق: عزت عبيد الدعاس). نشر دار الحديث.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري البغدادي ت230هـ (1968م). الطبقات الكبرى. (تحقيق: إحسان عباس). نشر دار صادر.
- الصويان، أحمد بن عبد الرحمن (1410هـ). صحائف الصحابة وتدوين السنة. بدون بيانات نشر.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي ت360هـ (بدون تاريخ). المعجم الكبير (ط2). (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي). نشر مكتبة ابن تيمية.
- ابن عدي، أبو أحمد عبد الرحمن بن عدي الجرجاني ت365هـ (1409هـ). الكامل في ضعفاء الرجال (ط3). (تحقيق: سهيل زكار). نشر دار الفكر.
- العمري، أكرم ضياء (1405هـ). بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ط4). بدون بيانات نشر.
- القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ت261هـ (بدون تاريخ). صحيح مسلم. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). نشر دار إحياء التراث العربي.
- الغنوي، طفيل (1997م). ديوان طفيل الغنوي يشرح الأصمعي. (تحقيق: حسن فلاح أوغلي). نشر دار صادر.
- الفيروزيادي، محمد بن يعقوب ت817هـ (1407هـ). القاموس المحيط (ط2). (تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة). نشر مؤسسة الرسالة.
- ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي ت628هـ (1418هـ). بيان الوهم وإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. (تحقيق: الحسين آيت سعيد). نشر دار طيبة.
- الكندي، امرؤ القيس بن حجر (بدون تاريخ). ديوان امرئ القيس (ط4). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). نشر دار المعارف.
- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت273هـ (بدون تاريخ). سنن ابن ماجه. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). نشر دار إحياء الكتب العربي.
- ابن المديني، علي بن عبد الله البصري ت234هـ (1980م). العلل (ط2). (تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي). نشر المكتب الإسلامي.
- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ت742هـ (1403هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ط2). (تحقيق: بشار عواد). نشر مؤسسة الرسالة.
- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي ت233هـ (1399هـ). تاريخ الدوري عن ابن معين. (تحقيق: أحمد محمد نور سيف). نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ت303هـ (بدون تاريخ). سنن النسائي المجتبى مع شرح السيوطي. نشر دار الريان للتراث.
- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ت224هـ (1404هـ). غريب الحديث. (تحقيق: حسين محمد شرف وعبد السلام هارون). نشر مجمع اللغة العربية.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

albukhāriyyu 'abū 'abdi Allāhi muḥammadu bnu 'ismā'īla alju'fiyyu th (bidūni tārikhin al-tāriki al-kabīru (taḥqīqu 'abdi al-Raḥmāni bni yaḥyā alma'lamiyyi waghayruhu muṣawwaratun dāru al-kutubi al'ilmīyyati muṣawwaratu al-ṭab'ati alhindīyyatu

albukhāriyyu 'abū 'abdi Allāhi muḥammadu bnu 'ismā'īla alju'fiyyu th (1410). aljāmi'i al-ṣaḥīḥi (ṭ (taḥqīqu muṣṭafī dībi albaghā nashru dāri abni kathīrin wa-l-yamāmati lil-ṭibā'ati wa-l-nashri

albazzāru 'abū bakrin 'aḥmadu bnu 'amrw al'atakiyyu albaṣriyyu th (1409). musnadu albazzāri albaḥru al-zukkhāru (taḥqīqu 'iddatu muḥaqqiqīna nashru maktabati al'ulūmi wa-l-ḥikami

albaghdādiyyu 'abū bakrin 'aḥmadu bnu 'aliyyi bni thābitin alma'rūfu bi-l-khaṭībi th (bidūni tārikhin tāriku baghdāda nashara muṣawwaratan dāru al-kutubi al'ilmīyyati

albayhaqiyyu 'abū bakrin 'aḥmadu bnu alḥusayni th (1424). al-sunani alkubrā (ṭ (taḥqīqu muḥammadi 'abdi alqādiri 'aṭā nashri dāri al-kutubi al'ilmīyyati

al-tirmidhiyyu 'abū 'īsā muḥammadu bnu 'īsā bni sawrata al-sulamiyyu th (1408). sunani al-tirmidhiyyi aljāmi'i al-ṣaḥīḥi (taḥqīqu j- 'aḥmadu muḥammadu shākīrin waji muḥammadu fu'ūadi 'abdi albāqī nashru muṣṭafā albābiyyi alḥalabiyyi muṣawwaratan dāri al-kutubi al'ilmīyyati (wj- kamāli yūsufa alḥūtu nashri dāri al-kutubi al'ilmīyyati

abnu 'abī ḥātimin 'abū muḥammadin 'abdu al-Raḥmāni bnu muḥammadi bni 'idrīsa bni almundhiri al-tamīmiyyu alḥanzaliyyu al-rāzīy th (1371). aljarḥu wa-l-ta'dīlu (taḥqīqu 'abdi al-Raḥmāni alma'lamiyyi nushira majlisu dā'irati alma'ārifi al-'uthmāniyyati biḥaydar ābādi al-dukni

abnu 'abī ḥātimin (1403). almarāsīli ('allaqa 'alayhi 'aḥmadu 'īṣāmu alkātibu nashri dāri al-kutubi al'ilmīyyati

alḥākīmu 'abū 'abdi Allāhi muḥammadu bnu 'abdi Allāhi bni muḥammadi bni ḥamdawayhi al-naysābūriyyu th (bidūni tārikhin almustadraki (taḥqīqu yūsufa almar'ashīliyyi nashri dāri alma'rifati

abnu ḥibbāna 'abū ḥātimin muḥammadu bnu ḥibbāna bni 'aḥmada albustiyyu th (1393). al-thiqātu (taḥqīqu muḥammadi 'abdi almu'īdi khān nashri dā'irati alma'ārifi al-'uthmāniyyati biḥaydra ābādi

abnu ḥazmin 'abū muḥammadin 'aliyyu bnu 'aḥmada bni sa'dīn al-zāhiriyyu al'andalusiyyu th (1403). jamharatu 'ansābi al'arabi nashru dāri al-kutubi al'ilmīyyati

abnu ḥazmin 'abū muḥammadin 'aliyyu bnu 'aḥmada bni sa'dīn al-zāhiriyyu al'andalusiyyu

- th (bidūni tāriḫhin almuḥallā bi-l-’āthāri (taḥqīqu ‘abdi alghaffāri albandāriyyi nashri dāri alfikri
- abnu ḥajarin ‘aḥmadu bnu ‘aliyyin al’asqalāniyyu th (1418ḏ). ‘ithāfi almahrati bi-l-fawā’idi almuḥtakari min ‘aṭrāfi al’asharati nushira markazu khidmati al-sunnati bi-l-madīnati almunawwarati
- abnu ḥajarin ‘aḥmadu bnu ‘aliyyin al’asqalāniyyu th (1421ḏ). taqrībi al-tahdhībi (taḥqīqu ‘abī al’ashbāli ṣaghīrin ‘aḥmada shāghifin nashru dāri al’āṣimati
- abnu ḥajarin ‘aḥmadu bnu ‘aliyyin al’asqalāniyyu th (1326ḏ). tahdhībi al-tahdhībi muṣawwaratun ‘an nashri majlisi dā’irati alma’ārifi biḥaydara ābādi al-dukni
- abnu ḥanbalin ‘aḥmadu bnu muḥammadin albaghdādiyyu th (1422ḏ). al’ilalu wama’rifatu al-rijāli riwāyatu abnihi ‘abdi Allāhi (ṭ (taḥqīqu waṣiyyi Allāhi bni muḥammadin ‘abbāsīn nashru dāri alkhāniyyi
- abnu ḥanbalin ‘aḥmadu bnu muḥammadin al-dhuhliyyu albaghdādiyyu th (1421ḏ). musnadu al’imāmi ‘aḥmada (taḥqīqu wa’ishrāfu shu’aybin alā’urnu’ūṭi nashru mu’uassasati al-risālati alkhaṭību muḥammadu ‘ajjājīn (1408ḏ). al-sanatu qabla al-tadwīni (ṭ nashara maktabatu wahbata bi-l-qāhirati
- al-dārimiyyu ‘abū muḥammadin ‘abdu Allāhi bnu ‘abdi al-Raḥmāni al-samarqandiyyu th (bidūni tāriḫhin sunani al-dārimiyyi (‘ināyatun muḥammadu ‘aḥmada duhmāna nashri dāri ‘iḥyā’i al-sunnati al-nabawiyati
- al-dhahabiyyu shamsu al-dīni ‘abū ‘abdi Allāhi muḥammadu bnu ‘aḥmada bni ‘uthmāna bni qāyimāza th (1387ḏ). dīūānu al-ḍu’afā’i wa-l-matrūkīna wakhalqun min almajhūlīna wathiqātun fihim linun (ṭ (taḥqīqu ḥammādi bni muḥammadin al’anṣāriyyi nashru maktabati al-nahḍati alḥadīthati
- al-dhahabiyyu shamsu al-dīni ‘abū ‘abdi Allāhi muḥammadu bnu ‘aḥmada bni ‘uthmāna bni qāyimāza tah (1410ḏ). siyaru ‘alāmi al-nubalā’i (ṭ (taḥqīqu ‘iddati bāḥithīna nashru mu’uassasati al-risālati
- al-dhahabiyyu shamsu al-dīni ‘abū ‘abdi Allāhi muḥammadu bnu ‘aḥmada bni ‘uthmāna bni qāyimāza th (1430ḏ). mizānu aliā’tidāli fi naqdi al-rijāli (taḥqīqu ‘iddatun min albāḥithīna nashru mu’uassasati al-risālati al’ālamiyati
- al-rāmahurmuziyyu ‘abū muḥammadin alḥasanu bnu ‘abdi al-Raḥmāni bni khallādin tah (1404ḏ). almuḥaddithu alfāṣilu bayna al-rāwī wa-l-wā’i (ṭa (taḥqīqu muḥammadi ‘ajjājī alkhaṭībi nashri dāri alfikri
- abnu rajabin ‘abdu al-Raḥmāni bnu ‘aḥmada alḥanbaliyyu th (1398ḏ). sharḥu ‘ilali al-

- tirmidhiyyi (taḥqīqu nūri al-dīni 'itr nashri dāri almallāhi lil-ṭibā'ati wa-l-nashri al-zahrāniyyu muḥammadu bnu maṭarin th (1426ᵒ). tadwīnu al-sunnati al-nabawiyati nashru maktabati dāri alminhāji
- al-sijistāniyyu 'abū dāwud sulaymānu bnu al'ash'athi al'azdiyyu th (bidūni tārikhin sunani 'abī dāwud (taḥqīqu 'azzat 'ubaydin al-da"āsi nashri dāri alḥadīthi
- abnu sa'din 'abū 'abdi Allāhi muḥammadu bnu sa'di bni manī'in alhāshimiyyu mawlāhum albaṣriyyu albaghdādiyyu th (1968م). al-ṭabaqāti alkubrā (taḥqīqu 'ihsāni 'abbāsin nashri dāri ṣādirin
- al-ṣiānu 'aḥmada bnu 'abdi al-Raḥmāni (1410ᵒ). ṣaḥā'ifu al-ṣaḥābati watadwīnu al-sanati bidūni bayānāti nashrin
- al-ṭabarāniyyu 'abū alqāsimi sulaymānu bnu 'aḥmada bni 'ayyūba al-shāmiyyu th (bidūni tārikhin almu'jami alkaḥirī (ṭ (taḥqīqu ḥamdī bni 'abdi almajīdi al-salafiyyi nashara maktabati abni taymiyyata
- abnu 'adiyyin 'abū 'aḥmada 'abdu al-Raḥmāni bnu 'adiyyin aljurjāniyyu th (1409ᵒ). alkāmīlu fi ḍu'afā'i al-rijāli (ṭ (taḥqīqu suhaylin zukārin nashri dāri alfikri
- al'umariyyu 'akrama ḍiā'in (1405ᵒ). buḥūthun fi tārikhī al-sunnati almusharrafati (ṭa bidūni bayānāti nashrin
- alqushayriyyu 'abū alḥusayni muslimu bnu alḥajjāji al-naysābūriyyu th (bidūni tārikhin ṣaḥīḥu muslimin (taḥqīqu muḥammadu fu'uādi 'abdi albāqī nashri dāri 'iḥyā'i al-turāthi al'arabiyyi alghanawiyyu ṭufaylin (1997م). diūānu ṭufaylin alghanawiyyi yashraḥu al'aṣma'iyya (taḥqīqu ḥusni falāḥin 'awghaliyyin nashri dāri ṣādirin
- alfayrūzabādiyyu muḥammadu bnu ya'qūba tah (1407ᵒ). alqāmūsi almuḥīṭi (ṭ (taḥqīqu maktabu taḥqīqi al-turāthi fi mu'uassasati al-risālati nashru mu'uassasati al-risālati
- abnu alqaṭṭāni 'abū alḥasani 'aliyyu bnu muḥammadi abni alqaṭṭāni alfāsiyyu tah (1418ᵒ). bayānu alwahmi walī'ihāmi alwāqī'ayni fi kitābi al'aḥkāmi (taḥqīqu alḥusayni āyati sa'īdin nashru dārin ṭaybata
- alkindiyyu amru'u'u alqaysi bni ḥajarin (bidūni tārikhin diūāni amri'i alqaysi (ṭa (taḥqīqu muḥammadin 'abū alfaḍli 'ibrāhīmu nashru dāri alma'ārifi
- abnu mājata 'abū 'abdi Allāhi muḥammadu bnu yazīda alqazwīniyyu th (bidūni tārikhin sunani abni mājah (taḥqīqu muḥammadi fu'uādi 'abdi albāqī nashri dāri 'iḥyā'i alkitubi al'arabiyyi
- abnu almadīniyyi 'aliyyu bnu 'abdi Allāhi albaṣriyyu th (1980م). al'ilali (ṭ (taḥqīqu muḥammadin muṣṭafā al'a'zamiyyi nashru almaktabi al'islāmiyyi

almizziyyu jamālu al-dīni 'abū alḥajjāji yūsufu bnu 'abdi al-Raḥmāni th (1403^{هـ}). tahdhību alkamāli fi 'asmā'i al-rijāli (٤ (taḥqīqu basshāri 'awwādin nashru mu'uassasati al-risālati abnu ma'īnin 'abū zakariyyā yaḥyā bnu ma'īni bni 'awni bni zīādi bni biṣṭāmi bni 'abdi al-Raḥmāni almurriyyu bi-l-walā'i albaghdādiyyi th (1399^{هـ}). tārikhu al-dawriyyi 'an abni ma'īnin (taḥqīqu 'aḥmada muḥammadin nūri sayfin nashru markazi albaḥṭhi al'ilmiiyi wa'ihyā'u al-turāthi al'islāmiyyi

al-nasā'iyyu 'abū 'abdi al-Raḥmāni 'aḥmadu bnu shu'aybin th (bidūni tārikhin sunani al-nasā'iyy al-mujtabā ma'a sharḥi al-suyūṭiyy nashru dāri al-rayyāni lil-turāthi

alharawiyyu 'abū 'ubaydin alqāsimu bnu sallāmin alharawiyyu th (1404^{هـ}). gharību alḥadīthi (taḥqīqu ḥusayni muḥammadi sharafin wa'abdu al-salāmi hārūna nashri majma'u al-lughati al'arabiyyati

The letter of Samurah Bin Jundub (May Allah be pleased with him) to his Sons: Its Methods, Description, and its Place in the Writing of Prophetic Hadith

Abdrrahman Sulaiman Alshaya⁽¹⁾

Abstract:

This study examines “The Book of Samurah” or “The Letter of Samurah,” a document written by the companion and narrator Samurah ibn Jundub Al-Fazari (May Allah be pleased with him) which he sent to his sons while he was away from them. The research aims to clarify its nature and its significance in relation to the writing and transmission of hadith. The researcher analyzes its chains of transmission and concludes that it has two primary paths: one sound chain in which the book is mentioned only in a purely historical sense, without any hadith being transmitted through it; and a weak chain, which cannot be relied upon, where most of Samurah’s known hadiths were compiled. The narrators in this path are either unknown or deemed unreliable. A third path is identified, which ultimately traces back to the second. The research also reveals that the original copy of Samurah’s book came into the possession of al-Hasan al-Basri (may Allah have mercy on him), who did not transmit anything from it nor permit anyone to copy it. Although one of his close associates reportedly saw it and mentioned having read something in it, no hadith was transmitted from it. The study concludes that the authentic hadiths narrated by Samurah in the canonical collections are those transmitted through direct hearing, and that his book had no influence on the reliable or near-reliable narrations attributed to him, nor on the formal writing of Prophetic hadith. The study equally provides an overview of the writing of the Sunnah in the first century as contextual groundwork for the topic.

Keywords: Samurah, Samurah’s book, Samurah’s documentary, Samurah’s message, recording Alsunah.

(1) Faculty of Arts and Humanities - Taibah University (Madinah Al Munawwarah - K.S.A)

ash.a44@gmail.com